

## ماركس ضد سبنسر

# أبراج هن ذهب

## غسان ديبه

«منذ زمن مارغريت ثاتشر أصبحت المؤسسات الأكاديمية في خدمة الوضع الراهن»  
تيري ايغلون

تقف الجامعات في كثير من الأحيان خارج المجتمع في ما أسماه البعض «أبراج عاجية». لكن الجامعات لم تكن فقط عبر التاريخ حيزاً محايداً خارج المجتمعات، بل أيضاً والأهم أنها كانت دوماً عصية على «انغماس الرأسمالية» بها وتحولها إلى مؤسسات شبيهة بمؤسسات الأعمال (business) مثلها مثل غيرها من وسائل الإنتاج. ففي الولايات المتحدة الأميركية، أكثر البلدان رأسمالية من حيث تسليع الأشياء، وحتى تلك التي تعتبر أساسية لحياة الإنسان مثل الصحة، فإن التعليم العالي بقي، حتى الأمد القريب، خارج إطار «السوق» بحيث شكلت الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة ملاذاً يؤمن العلم للملايين خارج إطار العرض والطلب والسوق والمقدرة المادية على التعلم. كما أن أنظمة الحكم داخل الجامعات لم يتبع نظم المؤسسات الرأسمالية حيث سادت في الجامعات ديمومة العمل وانتفاء النظم التراتبية والحريات الأكاديمية.

كل هذا جعل الجامعات واحات خارج إطار الرأسمالية وعاداتها. كان هذا في الماضي، وخصوصاً في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بعد أن وسعت الإدارات الأميركية شبكة الوصول إلى التعليم العالي رداً على إطلاق الاتحاد السوفياتي سبوتنيك في 1957. لكن منذ بداية الثمانينيات تلبدت أجواء الرأسمالية واكفهرت وكانت تحضر نفسها لتصبح أكثر قساوة وقتامة.

في أواسط الثمانينيات كنت ادرس في جامعة تكساس في اوستن، وكانت من ارخص الجامعات الحكومية الأميركية وكانت كلفة السنة الدراسية للأجانب وغير التكساسيين تبلغ حوالي الـ 1800 دولار سنوياً؛ في تلك الفترة بدأ بعض نواب برلمان تكساس بالهجوم المضاد متهمين هؤلاء الطلبة بأنهم يستغلون مالية الولاية، وإلى ما هنالك من اتهامات أخرى، وزيدت الأقساط 200% مرة واحدة. كانت هذه البداية، وكانت الجامعة نموذجاً لما سيحصل بشكل أكثر حدة في السنوات التالية، حيث قوى الرأسمالية سترج الجامعات معها إلى وحل المنافسة وعدم المساواة وزيادة ساعات العمل واقصاء الناس عبر

## تقرير

# آل فتوش «يضربون» هن جديد

## هديك فرفور

أقدم بيار فتوش، شقيق النائب نقولا فتوش، أمس على تهديد وإهانة موظفة المحاسبة في بلدية عين داره تيريز بدر. وذلك بعدما رفضت الأخيرة إتمام المعاملات المتعلقة بمعمل الإسمنت المزعم إقامته في خراج البلدة (نظراً لأن البلدية في حالة إنتقالية)، وبالتالي على فتوش الإنتظار إلى حين تسلم المجلس البلدي الجديد إدارة البلدية.

وبحسب ما نقل عدد من أهالي البلدة لـ «الأخبار»، فإن فتوش «اقتحم مبنى البلدية برفقة مرافقيه المسلحين وبنوا الخوف بين موظفي البلدية بغية الضغط على الموظفة التي رفضت إتمام المعاملة».

ينقل أحد الأهالي عن بدر قولها إن فتوش «لم يُشهر السلاح بوجهها، لكنه عمد إلى رفع صوته واهانها وشتمها، وعندما هربت إلى خارج المكتب فوجئت بمرافقيه المسلحين، وانهارت».

أثارت هذه الحادثة غضب أهالي البلدة الذين اعتصموا أمام مبنى البلدية لـ «حماية موظفيها» من «عودة المسلحين إليها»، ذلك أن فتوش ما انفك يردد وهو يغادر المبنى «بدي ارجع أخذ المعاملة اليوم». استكمل الأهالي مساهمهم الإحتجاجي فيما بعد وتوجهوا إلى مخفر عين داره للاذعاء على فتوش، واقدموه مساءً

الاسعار ومحاولة ضرب ديمومة العمل للاكاديميين وصولاً اليوم إلى الشيء الأخطر من هذا كله وهو وقوع الجامعات في «متلازمة ستوكهولم». فبعد عقود من محاولة أخذها رهينة من قبل الراسماليين وممثليهم السياسيين، أصبحت الجامعات هي نفسها تحاول أن تقلد المؤسسات الرأسمالية من حيث محاولتها ان تكون لديها «صورة» مؤسسية رأسمالية (corporate image) او ما يحكى مؤخراً عن الجامعة الريادية (entrepreneurial university). في عام 2014 انتجت الـ CNN فيلم «البرج العاجي» روت فيه قصصاً من هذه التحولات، احداها كانت حول جامعة «كوبر يونيون» في نيويورك التي أسسها بيتر كوبر في 1859 كجامعة خاصة مجانية تمول نفسها من ثروة عقارية قدمها. في عام 2011 أوتي برئيس جديد للجامعة، وهو



أصبحت الجامعات نفسها تحاول أن تقلد المؤسسات الرأسمالية



نموذج رؤساء بعض الجامعات الأميركية في عصر النيوليبرالية وسيطرة الرأسمال المالي، بحيث ينظر هؤلاء الرؤساء إلى انفسهم على انهم رؤساء تنفيذيون وليسوا اكاديميين تعينهم مجالس ادارة يسيطر عليها اكثر واكثر رجال الاعمال الجدد الفارغون فكرياً والحاقدون على الاكاديميين، وليس كما في السابق رجال الاعمال الحالمون (visionaries) الذين شكلوا دعامة للتعليم العالي الحر والرفيع المستوى من أمثال اندرو ميلون واندرو كارناغي (على الرغم من كونه صديق سبنسر!). الرئيس الجديد هذا أتى ليفرض الأقساط ويلغي المجانية التي استمرت 155 سنة، وذلك لأن الجامعة تحت ضغط التحول إلى شبه-بيزنس استنادت 175 مليون دولار لبناء مبنى كلف المتر فيه 10 آلاف دولار (!!!) ووقعت تحت

أزمة مالية. تبين لاحقاً أن جزءاً من القرض لم ينفق على البناء وإنما تم استثماره في أحد الصناديق التحويلية (Hedge Fund) العالية المخاطر. عندما سنل الرئيس الجديد حول الموضوع وإذا ما كانت هذه الخطوة خطوة طائشة لجامعة أكاديمية كان جوابه انه لا يعلم عن هذه الامور كثيراً ليحكم عليها!

عندما سنل جوزيف كنيدي كيف استطاع ان يكون من القلة التي تفادت الخسائر الفادحة التي نتجت بعد الازمة الكبرى للأسواق المالية في 1929 قال ما معناه: كنت اتكلم مع احد ماسحي الاحذية وعندما بدأ يعطيني «تعليمات» عن اسهم لاستثمر بها أيقنت انه علي الانسحاب فوراً من السوق. الآن، بعد عقد التسعينيات حيث الجميع شاركوا في كازينو الاسواق المالية وبعد ازمة 2008 والتي كانت السبب المباشر لها الابتكارات المالية، هل يعقل ان لا يعلم رئيس جامعة أوتي به لـ «تحديث» الجامعة وحل مشاكلها المالية ويقبض 650,000 دولار سنوياً، مدى خطورة هذه الاستثمارات!؟

منذ 1978 زادت أقساط الجامعات 12 مرة بينما في المقابل زادت كلفة المعيشة بحوالي 3 مرات، وإذا علمنا أن الأجور في الولايات المتحدة بالكاد حافظت على قيمتها الحقيقية، أي فقط لحقت بالتضخم، فمن هنا نرى أهمية ما طرحه بيرني ساندرز حول تعميم مجانية التعليم العالي الحكومي. لهذا يحبه الشباب الأميركي ولهذا تكرهه الرأسمالية الأميركية. وسيكرهه بعض الإداريين الجامعيين الذين تعودوا على ان يكونوا «مدراء تنفيذيين» يشرفون على «المشاريع الكبرى» داخل الجامعات مثل ملاعب ومراكز الرياضة والسكن الطلابي الفاره منشغلين بإرضاء الاغنياء من مجتمعاتهم. سيكرهونه لانهم يعلمون أن المجانية ستأتي مع قطع اجنتهم وخفض أجورهم وتحويل انتباههم إلى التعليم والأبحاث وانتاج المعرفة والقطع مع رأس المال، وهذا ما لا يريدونه ولا تريده الرأسمالية. ممتاز ان يطرح ذلك، وان يحاول ساندرز في ادارته ان وصل إلى البيت الأبيض، ولكن إنقاذ الجامعات ودورها التاريخي سيكون باشتراك حقيقي تنتهي الرأسمالية وانغماسيها ومتلازمي ستوكهولم والمعتدين على العلم وعلى آفاقه الواسعة، التي يجب ألا يحدها لا دافع الربح ولا أنانية الأفراد ولا جهل أنصاف المتعلمين الذي طفوا إلى السطح في ادارة التعليم في ظل انفلات الرأسمالية في العقود الثلاثة الماضية.



معلومات عن هوية الشركة الفائزة بعقد التزيم».

ماذا عن مهلة الثلاثين يوماً، ترد مصادر الوزير خليل: «من قال إننا لن نجيب ضمن المهلة؟ بعد كبير لـ 20 الشهر!» (غدا الجمعة). ماذا لو لم تات الموافقة من رئاسة الحكومة قبل هذا التاريخ؟ تجيب المصادر: «سنطلب من المؤسسة تمديد المهلة».

تنفي مصادر المؤسسة علمها بتحويل الملف إلى رئاسة الحكومة، إلا أنها استغربت ذلك، إذ ان وزارة المال وافقت على صفقات أخرى كثيرة مشابهة ترتب التزامات مالية على سنوات مقبلة من دون العودة إلى رئاسة الحكومة.

تحصل على العلامات الأعلى تكون مؤهلة للفوز.

الشق الفني يشير إلى أن مجموع العلامات يبلغ 1000 نقطة بتوزع على النحو الآتي: 50% على السعر، 50% على البنود الفنية. وتتضمن البنود الفنية خبرة في إدارة مواقع في مطار دولي عليها 150 نقطة، شهادة الأيزو 9001 عليها 100 نقطة، بيان عدد الموظفين المسجلين في الضمان الاجتماعي عليه 100 نقطة، رخصة فاليه باركينغ عليها 50 نقطة، 70 نقطة على قيمة الاستثمار في التجهيزات والمعدات، 30 نقطة على الأفكار التطويرية.

هكذا فازت شركة VIP، لكن مصادر إحدى الشركات قالت إنها ستقدم اعتراضاً قانونياً أمام مجلس شوري الدولة يتضمن موضوع الأيزو والخبرة الدولية للشركة الفائزة.

«سيصدر عن المكتب بيان مفصل لاحقاً مدعم بالحقائق والأحداث». خلال وصفه مجريات الحادثة، يقول أحد الأهالي إن بيار فتوش قام بالتهديد «الفتوشي» المعهود، في إشارة إلى السلوك «المعتاد» الذي ينتهجه وشقيقه نقولا فتوش.

سلوك بيار فتوش وتهجمه على موظفة في إدارة عامة يُذكران بحادثة مشابهة قام بها شقيقه النائب نقولا فتوش منذ أكثر من سنة ونصف سنة عندما اعتدى بالضرب على موظفة تسجيل شكاوى المحامين في النيابة العامة في قصر العدل/بعيدا، مثال ضو (34 عاماً)، لأنها طلبت منه الإنتظار ريثما تنتهي من تسجيل الشكوى التي بين يديها. http://www.al-akhbar.com/node/218034.

هذا الأمر يطرح تساؤلاً جدياً عن أسباب تكرار هذه الحوادث، ذلك أن «الزادع» القانوني موجود ومكرس. تشير المادة الـ 383 من قانون العقوبات إلى أن «التحقير بالكلام والحركات أو التهديد الذي يوجه إلى موظف أثناء قيامه بالوظيفة يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر»، إضافة إلى المادة 381 من قانون العقوبات، التي تنص على أن «من ضرب موظفاً أو عامله بالعنف والشدة أثناء ممارسته الوظيفة أو في معرض ممارسته إياها أو بسببها يعاقب عليها بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات». إلا أن الأهالي اتخذوا من حادثة

«الترهيب» ضد موظفي البلدية فرصة لتجديد رفضهم لإقامة معمل الإسمنت «على مساحة مليون و200 ألف متر مربع، وعلى علق 2000 متر، في أعلى قمة جبل بعاليه»، وفق ما يقول الناشط البيئي روجيه حداد، الذي يحذر من خطورة المعمل البيئي وتأثيراته الصحية على أهالي البلدة، والذي يصز على القول بأن أهالي البلدة يرفضون جميعهم هذا المشروع. كلام الأخير ينسجم والشعارات التي حملها المعتصمون، إذ رفعوا لافتة تقول بأن «المعمل لن يمر».

بدوره أشار المختار بدر إلى «أننا لم ولن نسمح له (فتوش) بإنشاء المعمل الذي عدنا حاول ايجاد منطقة في لبنان لإقامته، وأكثر من ذلك لن نسمح له بعد اليوم ولغيره من أصحاب الكسارات بالعبث المتماذي في طبيعة عين داره وتلويث بيئتها مهما كلف الأمر (...)

وكانت بلدية عين داره السابقة قد أصدرت القرار (الرقم 6) في 2015/3/28 أعلنت فيه «رفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً بإجماع الأعضاء الحاضرين»، وذلك «نظراً لرأي جميع الأعضاء حول خطورة المشروع المقدم وآثاره على الصحة والبيئة في منطقة عين داره العقارية وجوارها».

يُذكر أن التراخيص المطلوبة لإنشاء المعمل تقع ضمن نحو 17 عقاراً من منطقة عين داره العقارية - قضاء عاليه وما يحيط بها وما يجاورها.